

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٨٨

الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنني سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد ولدغيرما
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد شوتينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانين
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1718864 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند ٢ المدرج على جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/548، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن. أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد مصطفى (مصر): سيدي الرئيس، لقد صوتت مصر تأييداً للقرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧). ويود وفد بلادي التأكيد على عدد من العناصر كما يلي.

أولاً، اتصالاً بمسألة إنفاذ الحظر على الصادرات غير الشرعية من النفط والمنتجات النفطية، يتعين على الأطراف المعنية الاستناد إلى معلومات مؤكدة بشأن أي من محاولات الالتفاف حول هذا العنصر، وذلك قبل التحرك نحو اتخاذ أية إجراءات من جانب لجنة الجزاءات المختصة.

ثانياً، وفيما يتصل بمسألة الإحاطة المقدمة من جانب نقطة الاتصال الليبية المعنية بحظر السلاح وفقاً للفقرة ٦ من القرار ٢٢٧٨ (٢٠١٦)، فإننا نتطلع إلى تلقي رد على الاستفسارات الإضافية التي قد يتم تقديمها من جانب لجنة الجزاءات المعنية بشأن ما ورد في تلك الإحاطة.

ثالثاً، فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية بصفة عامة في ليبيا، فإننا نرحب أولاً بتعيين السيد غسان سلامة بصفة الممثل الخاص الجديد للأمين العام إلى ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ونعرب عن استعدادنا التام للتعاون الوثيق معه لإنجاح مهمته. ونشير إلى أهمية التحرك من دون تباطؤ لعقد اجتماع اللجنة المشكلة من جانب أعضاء مجلس النواب ومجلس الدولة لتعديل الاتفاق السياسي الليبي، الذي يُعتبر الإطار الوحيد للتسوية في ليبيا. كما أن مصر تؤكد على أن مجلس النواب - وفقاً للاتفاق السياسي الليبي - ما زال الجهة المنوط بها التصديق على اعتماد أي تعديلات على هذا الاتفاق، وهو الجهة المنوط بها كذلك اعتماد أي تشكيل لحكومة الوفاق الوطني.

كما أود أن أؤكد إعادة التأكيد على ضرورة رفع الحظر المفروض على توريد السلاح للجيش الوطني الليبي، باعتباره الجهة الرئيسية المعنية بمكافحة الإرهاب في ليبيا، وباعتباره نواة لأي قوات مسلحة وطنية سيتم إنشاؤها في البلاد مستقبلاً.

ومن المهم أن توقف جميع الدول الأعضاء دعمها للمؤسسات والجماعات الموازية التي تعمل خارج سلطة الحكومة المعترف بها دولياً. ويتعين على المجلس أن يكون مستعداً لاتخاذ إجراء سريع ضد المفسدين الذين يواصلون عرقلة تحقيق السلام والاستقرار والأمن في ليبيا، بما في ذلك المؤسسات الموازية. وندين المسؤولين عن الهجوم الذي شُن بالأمس على قافلة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وسنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية أكثر شمولاً في إطار الاتفاق السياسي الليبي. ونرحب بتعيين الممثل الخاص الجديد غسان سلامة، والذي يمثل تعيينه فرصة لبناء زخم حقيقي نحو تحقيق ذلك الهدف. وسنواصل العمل مع المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني لدعم جهودهما لتحقيق تطلعات الشعب الليبي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد المجري (ليبيا): بداية، أتقدم إليكم بالشكر على إتاحة الفرصة لي للتحدث تعقيباً على اتخاذ القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧) المتعلق بتجديد نظام الجزاءات المتعلق ببلدي، الساري منذ سنة ٢٠١١، وتعديلاته. كما لا يفوتني، في مستهل كلمتي، أن أنتهز هذه السانحة للترحيب بتعيين السيد غسان سلامة، ممثلاً خاصاً للأمين العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متمنياً له التوفيق والنجاح في مهمته بما يؤدي إلى تحقيق توافق بين الأطراف الليبية في تنفيذ الاتفاق السياسي بشكل يضمن بسط الأمن والاستقرار وبناء المؤسسات. كما أتقدم بالشكر للسيد مارتين كوبلر على جهوده التي بذلها خلال فترة توليه مهمة الممثل الخاص للأمين العام.

أما فيما يخص القرار الذي أُخذ في هذه الجلسة، ففي الوقت الذي أرحب فيه بالفقرات الخاصة بتجديد ولاية فريق الخبراء وكذلك الفقرة الخاصة بمنع الصادرات النفطية غير المشروعة والمنتجات النفطية المكررة، فإنني أعرب عن أسف بلدي الشديد

وفي الختام، نأمل أن يكون عام ٢٠١٧ هو عام عودة السلام والاستقرار إلى ليبيا الشقيقة.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

ترحب المملكة المتحدة باتفاق مجلس الأمن بالإجماع على التمديد الفني لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة على ليبيا. ونرحب، على وجه الخصوص، بأن المجلس قرر توسيع نطاق التدابير المتخذة ضد الصادرات النفطية غير المشروعة لتشمل أنواعاً أخرى من النفط، من أجل المساعدة على معالجة مشكلة كبيرة. وقد قال النائب العام الليبي إن تهريب الوقود قد كلف ليبيا ٥٠٠ مليون دينار ليبي، وهو ما يقارب ٣٧٠ مليون دولار. وكان المجلس محققاً تماماً في تصرفه بتناول تلك المسألة.

وسمعنا كذلك عن شواغل مشروعة من جانب حكومة الوفاق الوطني بشأن خطر احتمال انخفاض قيمة الأصول المجمدة بموجب الجزاءات. ونوافق على أنه يتعين مواصلة العمل بشأن تلك المسألة. غير أن المملكة المتحدة لا تزال تعتقد أنه يجب الحفاظ على موارد ليبيا وحمايتها لفائدة الشعب الليبي، تماشياً مع الفقرة ١٢ من القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧) الذي اتخذناه اليوم. وتظل الجزاءات تشكل أداة هامة للمجلس في عملنا الرامي إلى دعم حكومة الوفاق الوطني وتحقيق الاستقرار في ليبيا. ولكن لا يمكننا أبداً أن تشكل إلا جزءاً واحداً من الحل، الذي يتطلب مصالحة سياسية كاملة.

ونؤكد مجدداً دعمنا للمجلس الرئاسي والحكومة الوفاق الوطني، برئاسة رئيس الوزراء السراج، بوصفهما السلطات التنفيذية الشرعية بموجب الاتفاق السياسي الليبي، تماشياً مع القرار ٢٢٥٩ (٢٠١٥). ولذلك، فإننا نرحب بالإحاطة الإعلامية المقدمة إلى لجنة الجزاءات بشأن قوات الأمن الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني. وسنظل نشجع المجلس على اتباع نهج داعم لطلبات الإعفاء من الحظر على توريد الأسلحة من أجل تقديم المساعدة الأساسية للجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار.

احتوت الرسالة كذلك على مقترح بالفقرات التي ينبغي تضمينها في نظام الجزاءات، ولكن، للأسف الشديد، تم تجاهل مطالبنا العادلة والمنطقية وصدر قرار مجلس الأمن ٢٢٧٨ (٢٠١٦) خالياً من أي تعديلات.

ثانياً، أشرنا في ذات الرسالة إلى تقرير فريق الخبراء المعني بليبيا الذي تناول هذه المشكلة في تقريره المُقدم إلى مجلس الأمن في ٣ آذار/مارس ٢٠١٦، (انظر S/2016/209). الذي نص صراحة في الفقرة ٢٥٧ على ما يلي:

”وواضح أن هدف مجلس الأمن ليس الحد من الاستثمارات، وإنما المسألة بحاجة إلى توضيح، ويفضل أن يكون ذلك في قرار آخر يتخذ في المستقبل وينص فيه على أن إدارة الأموال تستثنى من تدابير الحظر“.

وعلاوة على ذلك تنص التوصية رقم ٨ لفريق الخبراء في خاتمة تقريره المذكور آنفاً على ما يلي:

”الإذن على نحو صريح بإعادة استثمار الأصول المجمدة بموجب تدابير التجميد والتشجيع على إعادة استثمارها، وذلك بالتشاور مع الحكومة الليبية من أجل حماية قيمة الاستثمارات المودعة باسم أفراد وكيانات أُدرجت أسماءهم في القائمة“.

ولكن للأسف الشديد أيضاً، لم يتخذ المجلس رغم هذه التوصية الواضحة والصريحة، أي إجراء لتعديل نظام الجزاءات لتستمر الخسائر في أصول وأموال الشعب الليبي.

ثالثاً، قام فريق من البعثة الدائمة لليبيّا، مع مختصين من المؤسسة الليبية للاستثمار، خلال العام الماضي، قبل صدور قرار تجديد الجزاءات ٢٢٧٨ (٢٠١٦) بتقديم الشروح والمذكرات التوضيحية لما تتعرض له الأصول المجمدة من تأثيرات سلبية في اجتماعات ثنائية مع أعضاء مجلس الأمن واقترح بعض التعديلات الصغيرة على نظام الجزاءات القائم لتحسين إدارة الأصول المجمدة.

وخيبة أمله الكبيرة إزاء تجاهل هذا القرار لتعديل نظام الجزاءات المتعلق بتجميد الأصول الخاصة بالمؤسسة الليبية للاستثمار، والتي تتعرض لخسائر فادحة نتيجة لنظام الجزاءات، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) و ٢٠٠٩ (٢٠١١) القاضية بتجميد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار، والتي صيغت في ذلك الوقت دون الأخذ بعين الاعتبار التأثير المحتمل لتلك القرارات - على المدى الطويل - على القيمة الفعلية للأصول.

لقد تسبب تجميد أصول المؤسسة الليبية للاستثمار، وفقاً لتلك القرارات، في خسائر مادية كبيرة في قيمة المحافظ الاستثمارية للمؤسسة والكيانات التابعة لها، وهي خسائر تبلغ - وفقاً لحسابات وتقديرات المؤسسة الليبية للاستثمار - أكثر من بليون دولار سنوياً. وهذه الخسائر لا مبرر لحدوثها إطلاقاً. كما إنها تؤدي في بعض الحالات إلى إثراء المؤسسات المالية الأجنبية المؤتمنة على هذه الأصول على حساب الشعب الليبي. وإن لم يتم معالجتها بشكل فوري ونهائي، فإنها تهدد باستنزاف موارد المؤسسة الليبية للاستثمار بشكل كامل.

إن خيبة أملنا وأسفنا الشديد إزاء تجاهل هذا القرار لتعديل نظام الجزاءات المتعلق بالأصول المجمدة مردّها إلى أننا قد أحطنا المجلس علماً بشكل رسمي وغير رسمي منذ أكثر من عام مضى بحجم الكارثة التي تتعرض لها الأصول المجمدة، وطالبنا بضرورة إدخال بعض التعديلات لتمكين المؤسسات المالية من تحسين إدارة الأصول المجمدة بطريقة تضمن الحفاظ عليها ووقايتها من التآكل المستمر الذي تعاني منه منذ عام ٢٠١١، ولكن تم تجاهل مطالباتنا المتعددة بهذا الشأن، والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً، تم إبلاغ المجلس رسمياً بما تتعرض له هذه الأصول من خسائر كبيرة برسالة رسمية من بعثة ليبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ والذي تم تعميمها بالوثيقة S/2016/275 المؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٦. كما

العاجل وتضمنين التعديلات في قرار تحديد نظام الجزاءات، وأشرنا فيه إلى الفقرة رقم ١١ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٨ (٢٠١٦) المعنونة بتحميد الأصول، التي أشارت إلى إحاطة المجلس علما برسالة بعثة ليبيا الدائمة المضمنة في الوثيقة رقم (S/2016/275)، ونصت على الآتي: "يؤكد استعداد مجلس الأمن للنظر في إدخال تغييرات، عند الاقتضاء، على تحميد الأصول بناء على طلب حكومة الوفاق الوطني"، وأكدنا بأن هذا الأمر هو مطلب رسمي من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني. كما أحلنا في ذات الوقت والتاريخ كتابا رسميا من فخامة السيد فائز السراج رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، يدعو - في إحدى فقراته - مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء عاجل لوقف تدهور وتآكل أصول وأموال الشعب الليبي المخصصة أصلا لصالح الأجيال القادمة، ولكن، للأسف الشديد، لم يعر المجلس أي اهتمام لهاتين الرسالتين رغم ورودهما قبل انقضاء مهلة إجراء الموافقة الصامتة وقد تم تعميم رسالة البعثة قبل انقضاء المهلة. ولم تعمم رسالة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلا بعد انقضاء مهلة إجراء الموافقة الصامتة. كما لم يتقدم أي عضو من أعضاء المجلس، للأسف الشديد، بطلب تمديد فترة المشاورات ولو لأيام قليلة للاطلاع على الرسالتين الجديتين وأخذهما بعين الاعتبار عند إعداد الصياغة النهائية لقرار تمديد نظام الجزاءات ٢٣٦٣ (٢٠١٧) الذي اتخذ قبل قليل.

وبناء على ما تقدم، يستغرب وفد بلدي هذا التجاهل المتعمد والمتكرر لمطلبه العادل والضروري والعاجل بإدخال تعديلات على نظام الجزاءات الخاص بالأصول المجمدة الذي لم يقصد منه، عند وضعه، أن يكون نظاما عقابيا بل كان تدبيرا وقائيا لحفظ وحماية الأصول من الهدر والتبديد أثناء المرحلة الانتقالية. لكن ما يحدث في الواقع هو العكس تماما من الهدف الذي وضع من أجله، بل هو هدر وتبديد كبير لثروة الشعب الليبي وفي ظروف اقتصادية صعبة يعيشها هذا الشعب. وفي

رابعا، عقد فريق من البعثة ومختصون من المؤسسة الليبية للاستثمار عددا من الاجتماعات مع أعضاء المجلس خلال الفترة الماضية من العام الحالي، ٢٠١٧، بهدف تذكير أعضاء المجلس ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) باستمرار تآكل أصول المؤسسة الليبية للاستثمار نتيجة لنظام الجزاءات المستمر منذ عام ٢٠١١، أملا في أن يتم تدارك الأمر أثناء صياغة قرار تحديد الجزاءات الذي كان من المقرر أن يصدر في شهر تموز/يوليه. واليوم نفاجأ، للأسف الشديد، باتخاذ القرار ٢٣٦٢ (٢٠١٧) بعد وضعه تحت إجراء الموافقة الصامتة أثناء العطلة ودون التشاور مع بعثة ليبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة أو الالتفات لمطالبنا العادلة بتعديل نظام الجزاءات ومكاتبنا في هذا الشأن.

خامسا، لقد تعمدنا الإشارة، في كلمتنا بتاريخ ٧ حزيران/يونيه أمام المجلس الموقر (انظر S/PV.7961)، إلى ما تتعرض له الأصول المجمدة من خسائر كبيرة مذكّرين بفداحة المشكلة، وبأنه لم يكن المقصود من نظام تحميد الأصول، حين استحدث في البدء، معاقبة ليبيا، وإنما قصد منه أن يكون تدبيرا وقائيا لحماية الأصول من التبديد أثناء الثورة وخلال الفترة الانتقالية بعد سقوط النظام السابق. وأكدنا على أن السلطات الليبية لا تطلب رفع التحميد عن أي أصول وإنما تطلب قرارا من مجلس الأمن يتضمن فقرة تجيز بشكل صريح تحريك الأموال المودعة في الحسابات المجمدة وتسمح باستثمار وإغلاق وفتح الحسابات، بحيث يمكن حماية قيمة الأصول وزيادة العائدات وهي تحت التحميد، ومع هذا لم يلتفت أعضاء المجلس إلى ندائنا هذا، للأسف الشديد.

سادسا، تمت إحالة رسالة جديدة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه الجاري، بذات الموضوع من بعثة ليبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة لتذكير المجلس الموقر بفداحة الخسائر الكبيرة التي تعاني منها الأصول المجمدة نتيجة لاستمرار نظام الجزاءات منذ العام ٢٠١١. وقد طالبنا فيها بالتدخل

اللازمة على نظام الجزاءات القائم فيما يخص تجميد الأصول في أسرع وقت ممكن إنقاذاً لما تبقى من أموال وأصول المؤسسة الليبية للاستثمار. كما أنه ليس هناك مبرر على الإطلاق لتجاهل مطلبنا العادل والملح والضروري. وإننا على استعداد، في بعثة ليبيا، بالتعاون مع خبراء المؤسسة الليبية للاستثمار، لتقديم كل التوضيحات والرد على أي استفسارات من شأنها الإسراع بتعديل نظام الجزاءات المتعلقة بموضوع الأصول المجمدة، وذلك بإصدار قرار من مجلسكم الموقر لمعالجة هذه المشكلة ووقف الخسائر وتفادي المزيد منها.

وختاماً، إننا على ثقة بأن طلبنا العادل والعاجل والمتكرر سيجد منكم التفاعل والتجاوب المطلوب لتعديل نظام الجزاءات القائم ليحمله يحقق هدفه في حماية وحفظ أصول الشعب الليبي المجمدة.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥.

الوقت الذي أضع فيه هذه الحقائق والمطالب العاجلة والضرورية أمامكم اليوم، فإنني أذكركم جميعاً بمسؤوليتكم الأخلاقية والقانونية والمهنية بوقف هذه الخسائر والتآكل الذي يعرض أصول صندوق الثروة السيادي للشعب الليبي للاستنزاف الكامل إذا ما استمر الإبقاء على نظام الجزاءات الساري منذ العام ٢٠١١. كما أذكركم بتأكيداتكم المتكررة من خلال القرارات والبيانات المتعلقة بالشأن الليبي، بحرصكم على مساعدة ليبيا وحفظ مواردها. وأتساءل هنا؛ أي مساعدة أكبر من وأهم من تعديل نظام الجزاءات لحفظ ثروة الشعب الليبي؟

وإذ أحاطبكم اليوم بعد مرور أكثر من عام على عرض هذه الحالة الكارثية أمامكم من دون اتخاذ المجلس أي إجراء لمعالجتها، مما يعني تكبيد الأصول المجمدة خلال العام المنصرم خسائر إضافية تقدر بأكثر من بليون دولار، فإنني أكرر رسمياً طلب المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني ضرورة إجراء التعديلات